

سياسي عراقي يُعدّ من أبرز الوجوه التي عارضت الرئيس صدام حسين. تولى رئاسة الحكومة العراقية المؤقتة عام 2004، وهو يحظى بعلاقات طيبة مع مجمل العواصم العربية والغربية.

المولد والنشأة

ولد إياد علاوي عام 1945 في حي الأعظمية ببغداد لعائلة شيعية شهيرة تعمل بالتجارة.

الدراسة والتكوين

تخرج في كلية الطب بجامعة بغداد، ثم حصل على الماجستير والدكتوراه في الطب من جامعة لندن عام 1979.

التجربة السياسية

التحق بالحركة السرية لحزب البعث في شبابه، لكنه بدأ نشاطه المعارض للنظام عام 1971 عند مغادرته العراق إلى بيروت التي تركها إلى لندن لمواصلة دراسته.

عقب توليه منصب رئاسة الحكومة العراقية المؤقتة في مايو/أيار 2004 خلفا لمجلس الحكم وسلطة الحاكم المدني الأميركي بول بريمر، طلب من قوات الاحتلال البقاء لمساعدة العراق على ضمان الأمن، وأصدرت حكومته بيانا وصف تلك القوات بأنها "قوات متعددة الجنسيات"، واعتبر أن أي عمل مناوئ لها هو إرهاب تجب محاربته.

وقع علاوي في يوليو/تموز 2004 ما يعرف باسم قانون السلامة الوطنية الذي خول حكومته فرض حالة الطوارئ، كما قرر إعادة العمل بعقوبة الإعدام لفترة مؤقتة وأوضح أنها ستقتصر على حالات "ملموسة ومحدودة".

واستبعد خلال هذه الفترة احتمال حدوث حرب أهلية في العراق، وشدد على أن همه الأول والأخير هو فرض حكم القانون وتدعيمه، وأن يظل العراق "موحدا وقويا".

ترأس لجنة الشؤون الأمنية في مجلس الحكم الانتقالي، وعارض بشدة عملية تفكيك حزب البعث واجتثاث البعثيين وحلّ الجيش والأجهزة الأمنية العراقية، وكان يؤكد في تصريحاته: "نحن ضد هذا القانون ونعمل على إعادة البعثيين إلى وظائفهم، أما المسيئون فتجب معاقبتهم"، كما عارض حلّ الجيش العراقي.

اعلان

حذر إياد علاوي -وهو زعيم حركة الوفاق الوطني- في فبراير/شباط 2005 من قيام حكومة دينية في العراق بعد فوز قائمة الائتلاف العراقي الموحد المدعومة من المرجعية الدينية الشيعية في النجف، وقال إن "العراق غير مهيا ليتسلمه حكم إسلامي سياسي".

خلال انتخابات 2010 حصلت قائمة العراقية التي يتزعمها علاوي على 91 مقعدا، لتحتل بذلك المركز الأول على مستوى القوائم المشاركة.

وفي مارس/آذار 2011 اختار أعضاء من ائتلاف دولة القانون علاوي مرشحا عراقيا لرئاسة جامعة الدول العربية، في خطوة عدها المجلس الأعلى الإسلامي العراقي حلا لمشكلة النزاع على المناصب في العراق بعد الأزمة المتولدة عن الانتخابات، ووصفها التحالف الكردستاني بأنها موضع "افتخار" لكل العراقيين.

وفي 14 أغسطس/آب 2014 تولى أحد مناصب نائب رئيس الجمهورية رفقة كل من أسامة النجيفي ونوري المالكي، وهي المناصب التي ألغها العبادي ضمن إصلاحات لإطفاء غضب الشارع العراقي في أغسطس 2015 على خلفية احتجاجات شعبية على الفساد.

